الأمم المتحدة

UNW/2025/10

Distr.: General
8 December 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام 2026

18–19 شباط/فبراير 2026

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام 2025، 9–10 أيلول/سبتمبر 2025[1]

أولاً – المسائل التنظيمية

1 – اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2025/L.4/Rev.1) ووافق على التقرير عن دورته السنوية في الفترة من 18 إلى 20 حزيران/يونيو 2024 (UNW/2025/6). ووافق المجلس التنفيذي على مشروع خطة العمل السنوية لعام 2026 (UNW/2025/CRP.5/Rev.1)، وكذلك على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2026 (UNW/2025/CRP.4/Rev.1) التي ستعقد في الفترة من 18 إلى 19 شباط/فبراير 2025.

2 – اعتمد المجلس التنفيذي خمسة مقررات: المقرر 11/2025 – تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والمقرر 12/2025 – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029؛ المقرر 15/2025 – تقرير بشأن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين 2026–2027؛ المقرر 14/2025 – النسخة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمقرر 15/2025 – الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لشؤون الحوكمة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وترد هذه المقررات في مرفق هذا التقرير.

(1) ملاحظة: أُعِدَّت هذه الوثيقة بأكملها مِن قِبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

121225 101225 25-20138 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً – البيانات الاستهلالية

3 – افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي الدورة مشيرةً إلى أنّ الاجتماع يلتزم بمدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة. ورحّبت بوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وأوجزت المواضيع قيد المناقشة في الجلسة، بما في ذلك عرض الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029 والميزانية المتكاملة للفترة 2026–2027. وأعربت الرئيسة عن تقديرها لجهود التيسير التي بذلتها وفود ألبانيا وأنتيغوا وبربودا واليابان والسويد وأوغندا فيما يتعلق بمشاريع المقررات الخمسة المعروضة على المجلس، ودعت جميع الوفود إلى إبداء المرونة والتفاهم للتوصل إلى توافق في الآراء.

4 – في بيانها الاستهلالي، توجّهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالشكر إلى رئيسة المكتب ونوابها على قيادتهم وتوجيهاتهم. وشدّدت على دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها وليدة عملية إصلاح الأمم المتحدة وحاملة لوائها، مسلطةً الضوء على الولاية التحويلية للهيئة، التي تدمج العناصر المعيارية والتنسيقية والتشغيلية بشكل متآزر.

5 – وفي معرض مناقشتها للوضع الحرج الذي تواجهه النساء والفتيات في حالات الأزمات، أشارت رئيسة الهيئة إلى أنّ الحرب تحرم عدداً لا يُحصى من النساء والفتيات من الأمان والفرص والحياة اللائقة والكريمة. وواصلت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بعد ذلك الحديث عن سياقات أزمات محددة وسلطت الضوء على الأوضاع في أفغانستان وغزة والسودان وأوكرانيا. وشددت على الوجود الثابت لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلدان المتضررة من النزاعات، مشيرةً إلى أنّ النساء والفتيات لسنَ مجرد أشخاص محتاجين إلى مساعدة، بل هنّ صانعات حلول ومشاركات لا غنى عنهنّ في عملية إعادة البناء ويشكلن أساس السلام المستدام. يقع هذا المبدأ في صميم القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن، الذي تحل ذكراه السنوية الخامسة والعشرين في هذا العام التاريخي. وسلطت الضوء على أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعاون مع منظومة العمل الإنساني بصفتها عضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضع مسألة المساواة بين الجنسين في صميم الجهود المبذولة لإعادة توجيه العمل الإنساني. وأضافت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ الهيئة في عام 2024 قدمت خبراتها في مجال المساواة بين الجنسين لأكثر من ثلاثة أرباع الأنظمة الخاصة بمجموعات العمل الإنساني، ووصلت إلى 5.3 مليون شخص متضرر من الأزمات بشكل غير مباشر و 1.1 مليون شخص متضرر بشكل مباشر في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفلسطين والسودان وأوكرانيا، ودعمت أكثر من 1,200 منظمة بقيادة نسائية تعمل في مختلف حالات الأزمات.

6 – وفي معرض مناقشة التقدم العالمي المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، سلطت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الضوء على البيانات القادمة من تقرير اللمحة الموجزة عن أهداف التنمية المستدامة، التي تُظهر الإنجازات والتحديات المستمرة. وأشارت إلى أنّ السنوات الخمس الماضية شهدت وجود 99 قانوناً بين جديد ومنقح، أدّت جميعها إلى تعزيز حقوق المرأة على مستوى العالم، مع تسجيل انخفاض في معدلات عنف الشريك الحميم بمقدار 2.5 مرة في البلدان التي تطبق تدابير قانونية وسياسات شاملة. ومع ذلك، فقد شاركت توقعات مقلقة تشير إلى استغراق 137 عاماً للقضاء على الفقر المدقع للنساء والفتيات، و 68 عاماً للقضاء على زواج الأطفال، و 39 عاماً لتحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمانات.

7 - وفيما يتعلق بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، أوجزت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المخطط المستمد من التقارير الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء، وحددت ستة مجالات ذات أولوية للتنفيذ السريع، وهي: التحرر من الفقر، والقضاء على العنف، والمساواة في السلطة والقيادة، والعدالة المناخية، والسلام والأمن، والمشاركة الكاملة في الثورة الرقمية. وقدمت توقعات استثمارية مقنعة حيث أشارت إلى أنّ سد الفجوة الرقمية يمكن أن يساعد 30 مليون امرأة وفتاة على الخروج من الفقر المدقع بحلول عام 2050، وأن يولد 1.5 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، في حين أنّ تسريع الإجراءات المتعلقة بالرعاية يمكن أن يقلل عدد النساء والفتيات اللاتي يعشنَ في فقر مدقع بمقدار 110 ملايين امرأة وفتاة بحلول عام 2050، ما يؤدي إلى تحقيق عوائد اقتصادية تراكمية بقيمة 342 تريليون دولار.

8 - وفي إطار استعراض المستجدات المتعلقة بنقل محور تركيز الهيئة إلى المناطق والبلدان، أوضحت المديرة التنفيذية أنّ مبادرة الفعالية والكفاءة، وهي المبادرة الرائدة التي أطلقتها الهيئة، قد أصبحت الآن قيد التنفيذ الكامل، وهي مصمّمة لتعزيز الأثر عبر التقرّب من الفئات المستفيدة، وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال عبر الاستفادة من مراكز العمل الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

9 - في معرض تقديمها للخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2026–2029، أكدت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ هذه الخطة كانت ثمرة لأوسع عملية تشاورية أُجريت حتى الآن لأي خطة استراتيجية وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك أربع جلسات غير رسمية، وحلقة عمل، ومناقشات رسمية وغير رسمية، واستطلاعات عالمية لأصحاب المصلحة، وحوارات مع المجتمع المدني، ومشاورات مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء من القطاع الخاص. وأوضحت أنّ الخطة تجسّد توجيهات المجلس بضرورة التركيز على القيمة المضافة المميّزة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإعطائها الأولوية وإبرازها في إطار ولايتها الثلاثية، كما تمّ دمج النواتج السبع الشاملة الواردة في الخطة السابقة في ثلاث نواتج رئيسية، مع الإبقاء على أربعة مجالات مواضيعية ذات أولوية.

10. وفيما يتعلق بالميزانية المتكاملة للفترة 2026–2027، أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنّ الخطة الاستراتيجية تستحق أساساً مالياً سليماً. وعرضت الميزانية بوصفها تعكس توقعات واقعية ومدروسة للإيرادات في ظل تحديات التمويل التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. واقترحت إجمالي المساهمات الطوعية المقدّرة بنحو 1.05 مليار دولار، مع تخفيض قدره 50 مليون دولار في الموارد العادية، مقابل زيادة بنحو 70 مليون دولار في الموارد الأخرى. وشددت على الأهمية الحاسمة لمواءمة تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كشرط مسبق ضروري لتحقيق النتائج، بما في ذلك الدور الحاسم للموارد العادية، والتمويل متعدد السنوات، والموارد الأخرى القابلة للاستشراف والمرنة.

11 - وفي ختام كلمتها الاستهلالية، أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على الانخراط الكامل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، مشيرةً إلى دور الهيئة بصفتها الصوت القيادي داخل المنظومة لدعم إصلاح الأمم المتحدة بما يعزز حقوق المرأة في مختلف مجالات عملها. وأوضحت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال رئاستها المشتركة لمجموعة التنمية في مبادرة الأمم المتحدة 80، تدعم التفكير على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن مقترحات ملموسة للإصلاح والتبسيط والكفاءة. واختتمت رئيسة الهيئة كلمتها بالتأكيد على أنّ المساواة بين الجنسين لا تزال مصدراً قوياً يبعث الأمل، مشددةً على أنّ المساواة تعالج التحديات والأزمات في جميع المجالات بدءاً من

تغير المناخ وصولاً إلى النزاعات والاقتصاد، معربةً عن شعورها بالفخر لمواصلة عملها كمديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع التزامها الثابت بتقديم منظمة أكثر مساءلة وشفافية وتأثيراً.

ثالثًا – الخطة الاستراتيجية

12 – عرضت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029، موضحةً أنّها تركز على أربعة مجالات مؤثرة هي: منح النساء السُلطة الكاملة والمتساوية في اتخاذ القرار؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة في اقتصادات مرنة؛ وتحرير النساء والفتيات من العنف؛ والمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وترتكز على ثلاث نواتج نُظُمية هي التالية: تعزيز المعايير والقوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وتعزيز المؤسسات لدفع المساءلة على جميع المستويات؛ وتوسيع نطاق وكالة المرأة ووصولها إلى الخدمات والموارد والأصول. وتستند جميع المجالات إلى الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المتمثلة في القيادة المعيارية، والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والدعم التشغيلي.

13 – وفي معرض تناولها للتغييرات التي طرأت على الخطة السابقة، أشارت المديرة إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استجابةً لتوجيهات الدول الأعضاء، قد زادت التركيز الموجّه من خلال تبسيط سبع نواتج شاملة لعدة مواضيع إلى ثلاث نواتج رئيسية، مع تحديد الأولويات بشكل أوضح ضمن المجالات الأربعة المؤثرة. وشدّدت على أنّ الخطة ترسّخ الولاية الثلاثية مع التركيز بشكل أقوى على القيادة المعيارية والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ما يجعل التنسيق محورياً في جميع الأنشطة مع مؤشرات قابلة للقياس لتحقيق الأثر على نطاق المنظومة. تسعى الخطة إلى تعزيز الشراكات وتحفيز الكفاءة من خلال الإدارة القائمة على النتائج، والشفافية، وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة، مع المواءمة الوثيقة مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مشروع الأمم المتحدة 2.0، ومبادرة الأمم المتحدة 80، والخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

14 – وعند فتح باب النقاش، أعربت وفود عديدة عن تهانيها لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على تجديد تعيينها، وأشادت بالقيادة المستمرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على الصعيد العالمي. وشددت عدة دول أعضاء على الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التقدم في هذا المجال، وأكدت من جديد دعمها القوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها الثلاثية الفريدة، مع الاعتراف بدورها الحاسم في تحقيق نتائج ملموسة وتحويلية لصالح النساء والفتيات في كل مكان.

15 – وخلال مناقشة الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029، رحبت العديد من الوفود والمجموعات الإقليمية بالخطة الجديدة وأثنت على الهيئة لعملية التشاور المكثفة والشاملة التي أجرتها. وفي بيان مشترك صدر باسم 27 بلداً، تم تسليط الضوء على دعم المخرجات التنظيمية المحددة في الخطة والتي تهدف إلى زيادة الكفاءة والفعالية. وأكد العديد من المتحدثين على ضرورة الالتزام بمبدأ الملكية الوطنية أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع تحديد الأولويات على أساس الظروف الخاصة بكل بلد. وشددت وفودٌ أخرى على ضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بطريقة متوازنة تعكس جميع المجالات الاثني عشر الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بما يضمن أن يمتد التركيز إلى ما هو أبعد من تمتع النساء والفتيات وحدهنّ بحقوق الإنسان. وأثيرت بعض المخاوف بشأن إدراج مصطلحات غير متفق عليها بشكل مشترك بين الحكومات داخل الخطة. بالإضافة إلى ذلك، شدد أحد المتحدثين على أهمية امتثال هيئة الأمم المتحدة

للمرأة امتثالاً تاماً للقرار 289/64، مسلطاً الضوء على ضرورة تقديم المساعدة حصرياً بناءً على طلب من الدول الأعضاء.

16 - وفي بيان مشترك بشأن نقل محور تركيز الهيئة إلى المناطق والبلدان، رحبت دول أعضاء عدّة بالجهود التي تبذلها الهيئة لزيادة الفعالية التشغيلية مع الحفاظ على قيادتها في مجال تعزيز معايير المساواة بين الجنسين، ودورها التنسيقي في مجال المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم لنقل الوظائف إلى نيروبي وبون، ولكنهم شدّدوا على أنّ هذا الانتقال يجب ألا يتم على حساب القيادة المعيارية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك وجنيف. وطلبت المجموعة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توضح كيف تساهم هذه التغييرات في تطبيق نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" وفي تحقيق الاتساق والكفاءة والأثر. كما شجعوا هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة الاستفادة من مزاياها النسبية والتنسيق الوثيق مع المنسقين المقيمين وسائر كيانات الأمم المتحدة لضمان أن تكون إعادة الهيكلة غير معيقة للتنفيذ الجماعي. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء نقل وكالات التنمية من نيويورك إلى مواقع قد لا تكون فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية ممثلة بشكل كافٍ، مؤكداً على ضرورة الاستماع إلى آرائها وأخذها في الحسبان باستمرار.

17 - وفي سياق مناقشة مبادرة الأمم المتحدة 80، أعربت عدة دول أعضاء عن دعمها لمبادرة الأمم المتحدة 80 وغيرها من عمليات الإصلاح الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وملاءمة للمستقبل، وطلبت تقاسم الوفورات المحتملة في هيكلها المؤسسي مع المجلس التنفيذي بشفافية وفي الوقت المناسب. كررت الوفود تأكيدها على ضرورة تطبيق عملية الإصلاح بالاستناد إلى رؤية استراتيجية طويلة الأجل، وعلى ألا تؤدي هذه العملية إلى تقليل سقف الطموح بشأن المساواة بين الجنسين. وأثنى العديد من الدول الأعضاء على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمساهمتها الفعالة في مبادرة الأمم المتحدة 80 وضمان أن يوضع مبدأ المساواة بين الجنسين في صميم عملية الإصلاح.

18 - وأبرزت الوفود كذلك أنّ الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتيح فرصةً حيوية لتجديد الإرادة السياسية وتسريع عملية التنفيذ في جميع المجالات الستة ذات الأولوية. وشددت عدة وفود على أهمية توفير تمويل كافٍ ومستدام وقابل للاستشراف من أجل تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الوفاء بولايتها، وشجع بعضها الهيئة على تكثيف جهودها لتوسيع قاعدتها التمويلية، ولا سيّما من خلال تعبئة الموارد المحلية والتمويل المبتكر. ودعا أحد المتحدثين هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى استخدام عبارات وسياسات واضحة ودقيقة تعكس التمييز البيولوجي بين المرأة والرجل. وأكد متحدثٌ آخر على أنّ المساواة بين الجنسين يجب أن تُفهم على أنها المساواة بين جنسَي الإناث والذكور. وفيما يتعلق بمسألة التعاون مع المنظمات غير الحكومية، أكد الوفد على أنّ الدور الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يكمن في تيسير الحوار بين المنظمات غير الحكومية والدول، فقط عندما يُطلب منها ذلك وبموافقة الدول المعنية.

19 - ورداً على البيانات التي أدلت بها الوفود، أعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن امتنانها للدعم القوي الذي قدمته الوفود للخطة الاستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والثقة التي لا تزال الدول الأعضاء تضعها في الهيئة. وجددت التزامها بالاستمرار في قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشفافية وفعالية وتفانٍ كبير تجاه جميع النساء والفتيات في كل مكان. وشددت نائبة المديرة التنفيذية لإدارة الموارد والاستدامة والشراكات على أهمية التمويل المرن والمتعدد السنوات القابل للاستشراف، ودعت الدول الأعضاء

إلى مواصلة تحويل التزامها السياسي بالنهوض بالمساواة بين الجنسين إلى قرارات ملموسة في مجال التمويل. وأكدت من جديد على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز الفعالية التشـــغيلية وتقوية وجودها الميداني وتحسين كفاءة التكلفة لتعظيم العائد على الاستثمار. وأضافت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستواصل جهودها لتنويع قاعدتها التمويلية، ولا ســـيّما من خلال آليات التمويل المبتكرة والعطاء الفردي. رداً على ملاحظات الوفود، اســـتعرضـــت نائبة المديرة التنفيذية للدعم المعياري وتنســـيق منظومة الأمم المتحدة ونتائج البرامج، الموظفة المسؤولة، أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل في الســـياقات الهشـــة، ومواجهة تغير المناخ، ودعم المنظمات المحلية بقيادة نســـائية، وجمع وتحليل البيانات الجنســـانية. وشـــكرت مديرة شـــعبة الاســـتراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية الوفود على دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وخطتها الاســـتراتيجية الجديدة. وقالت إنّ الهيئة بذلت قُصـــارى جهدها لإدراج وإبراز جميع المدخلات والأولويات الواردة من الدول الأعضـــاء طوال العملية الشـــاملة والتشـــاورية التي أدت إلى وضـــع الخطة الاســـتراتيجية، مع الحفاظ على تركيزها في العمل. واســـتجابةً لتأكيد الدول الأعضـــاء على الفعالية والكفاءة التنظيمية، شـددت على أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدير المخاطر بشـكل اسـتباقي في ظل التغيير والقيود المفروضـــة على الموارد، وســـتظل مرنة وتطلعية في تنفيذ خطتها الاســـتراتيجية. وأضـــافت المديرة التنفيذية أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ســـتواصـــل تقييم أثرها الجماعي وتأثيرها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دعم الشركاء.

رابعاً – المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

20 – عرضت نائبة المديرة التنفيذية لإدارة الموارد والاستدامة والشراكات تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2027، مشيرةً إلى أنّ المقترح يتماشى تماماً مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029. وفي ظل بيئة عالمية متزايدة التعقيد تتسم باضطرابات مستمرة وقيود على التمويل، أوضحت أنّ الميزانية تُظهر الالتزام الثابت للهيئة بتحديد أوجه الكفاءة من حيث التكلفة مع اســـتيعاب التكاليف التضخمية. تقترح الميزانية مساهمات طوعية مقدرة بمبلغ 1.05 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2 في المائة عن ميزانية الفترة 2024–2025، مع زيادة صـــافية قدرها 20 مليون دولار مســـتمدة من زيادة قدرها 70 مليون دولار في الموارد الأخرى، وتخفيض قدره 50 مليون دولار في الموارد العادية.

21 – وقامت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية بتفصيل أبرز النقاط الرئيسية للميزانية المتكاملة، مؤكدة أنّ 87.3 في المائة من إجمالي الموارد المقدرة ســـتُخصّـــص لدعم نتائج التنمية. وتمثل الميزانية المؤســـســـية البالغة 202.4 مليون دولار انخفاضـــاً في التكاليف قدره 2 مليون دولار مقارنة بفترة السنتين السابقة، مع نقل 50 وظيفة ممولة من الميزانية المؤسسية إلى بون أو نيروبي كجزء من نقل محور تركيز الهيئة إلى المناطق والبلدان.

22 – وأوجزت المديرة التنفيذية التحسينات الهيكلية المحايدة من حيث التكلفة، بما في ذلك إنشاء شـعبة مخصّـــصـــة للاتصـــالات والدعوة لجعل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصـــوت الرائد في مجال المســـاواة بين الجنسين، وإدماج وظائف إدارة الموارد المالية من أجل التخطيط الشامل، وتعزيز الإدارة والرقابة على النتائج المؤسسية. وعرضت تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وردّ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عليها، مشيرةً إلى إشادة اللجنة بالجهود المتعلقة بجمع التبرعات، مع تشجيعها على تنويع قاعدة مانحيها من أجل زيادة مستوى وحصة الموارد العادية.

23 - وعند فتح باب النقاش، أعربت إحدى الدول الأعضاء عن مخاوفها بشأن كفاية الموارد لوظائف الرقابة المستقلة، ولا سيّما بالنظر إلى متطلبات التمويل الإضافية لوظيفة التحقيق الداخلي. ولاحظ الوفد عدم وجود تغييرات في الميزانية المؤسسية النهائية على الرغم من الشواغل السابقة، وطلب بالتالي الحصول على تحديثات بشأن حالة الموارد الخاصة بوظيفتي الموارد البشرية الأخلاقيات. وطلب الوفد الحصول على توضيحات بشأن التغييرات في ملاك الموظفين المتعلقة بتوجيه تركيز الهيئة، مع ذِكر التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للحصول على معلومات مفصّلة عن التداعيات المالية والآثار التشغيلية، وتساءلوا عن وجود تباين في الجدول الزمني فيما يتعلق بإكمال عملية توجيه التركيز.

24 - وردت نائبة المديرة التنفيذية بإعادة تأكيد التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير الموارد الكافية لوظائف الرقابة المستقلة، وعرضت الجهود الجارية لتعزيز وظيفة الموارد البشرية من خلال تدابير لا تؤثر على التكاليف. وأوضحت أنه من المتوقع أن تكتمل عملية توجيه التركيز بحلول نهاية عام 2026، مؤكدةً أنّ الإشارة إلى عام 2027 في رد الإدارة كان خطأً مطبعياً. وتم تقديم توضيح إضافي مفاده أنّ الاستثمارات الرقابية تتجاوز فئات الميزانية المؤسسية لتشمل وظائف على مستوى المشاريع والبرامج ممولة من موارد أخرى.

25 - قدم الموظف المسؤول عن شعبة التنظيم والإدارة النظام المالي والقواعد المالية المنقحة المقترحة بعد إجراء استعراض شامل استجابةً للمقرر 5/2023 الصادر عن المجلس التنفيذي. وأوضح الموظف المسؤول أنّ التنقيحات تعكس الدروس المستفادة من أكثر من عقد من العمليات، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة، مع المواءمة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف. تشمل التغييرات الرئيسية نظاماً مالياً جديداً يوضح السلطة ومسؤوليات الخدمات المستقلة للتقييم والتدقيق والتحقيق، والعمليات الموحدة لإدارة الصناديق الاستئمانية، وصياغة محدّثة تفصل بين البرامج والمشاريع، وصياغة منقحة للمشتريات، ولائحة جديدة تتناول المساعدة المالية من خلال المنح.

26 - وبعد فتح باب النقاش، أثنى أحد الوفود على العملية الشفافة، ولكنه أعرب عن أسفه لأنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تطلب التقرير المتعلق بالنظام المالي والقواعد المالية المنقحة الصادر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كما فعلت المنظمات الشقيقة. ودعا الوفد هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى العمل مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لغرض إجراء تقييم أكثر موضوعية وتنسيق العمل في سياق العملية الجارية لمبادرة الأمم المتحدة 80. ورداً على ذلك، أقرّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعليقات وتعهدت بالتواصل مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهدف الحصول على مدخلاتها وتوضيحاتها.

رابعاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

27 - أعربت نائبة المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الاستهلالية عن امتنان هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمجلس التنفيذي على دعمه السياسي والمالي المستمر. وأشارت إلى أهمية الحوارات المنظمة بشأن التمويل لمواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بعد مرور 30 عاماً على إعلان ومنهاج عمل بيجين. واستعرضت المساهمات التي تلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام 2024، مشيرة إلى زيادة بنسبة 5 في المائة عن العام السابق. وأضافت أنّ التمويل القابل للاستشراف والمتعدد السنوات يُعدّ أمراً بالغ

الأهمية بالنسبة لدورة الخطة الاستراتيجية القادمة، حيث تصبح الهيئة أكثر مرونة وتنفذ أعمالها بطريقة قائمة على النتائج.

28 - قدمت نائبة مديرة شعبة الشراكات الاستراتيجية ورئيسة الشراكات العامة التقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022–2025. وتطرقت بالتفصيل إلى الاتجاهات الخارجية التي تؤثر على الهيئة، بما في ذلك تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية. ووصفت النتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك تعزيز آليات الحماية القانونية للمرأة، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في صنع السياسات، وزيادة فرص الحصول على المساعدة المنقذة للحياة، ودعم زيادة بنسبة 90 في المائة في عدد فِرق الأمم المتحدة القُطرية التي تقدم تقارير عن المساواة بين الجنسين. واستشرافاً للمستقبل، سلّطت الضوء على الفجوة المتزايدة بين التمويل المستلم فعلياً والمبلغ المستهدف البالغ 200 مليون دولار من الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وفي معرض تأكيدها على أهمية التمويل الأساسي، أشارت نائبة المديرة إلى أنّ هذا التمويل يتيح للهيئة فرصة التصرف بمسؤولية واستراتيجية لتجريب الموارد غير الأساسية وابتكارها والاستفادة منها، بهدف تحقيق المزيد من الإنجازات لصالح النساء والفتيات من أجل الاستفادة الفعالة من الموارد غير الأساسية وتحقيق النتائج، خاصةً في الاستجابة للأزمات. وأعربت عن شكرها للشركاء الحكوميين السبعين الذين ساهموا بالتمويل الأساسي، ولأولئك الذين قدموا التزامات متعددة السنوات. ووصفت كيف تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستخدام التمويل الأساسي الذي تتلقاه من أجل تمويل المذكرات الاستراتيجية وتعزيز أوجه الكفاءة من خلال تفعيل الإصلاح، والالتزامات المقطوعة في اتفاق التمويل، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. واختتمت نائبة المديرة كلمتها بالإبلاغ عن الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوسيع قاعدتها التمويلية، بما في ذلك من خلال التبرعات الفردية.

29 - وعند فتح باب النقاش لإبداء التعليقات، أعربت إحدى الدول الأعضاء التي تحدثت باسم 19 وفداً عن ترحيبها بالتحليل الشفاف الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحالة التمويل. وتابع الوفد بالثناء على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإشرافها المالي القوي، بما في ذلك رأيها الثالث عشر غير المشفوع بتحفظات، ومعدل تنفيذها لتوصيات المراجعة الخارجية للحسابات بنسبة 92 في المائة، وكذلك نفقاتها البرنامجية. وتابع المتحدث كلمته بالإعراب عن قلقه إزاء انخفاض الموارد العادية وتراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، مشيراً إلى الأهمية الحيوية لهذه الموارد من أجل تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. واختتمت المتحدثة بالتشجيع على مواصلة تقديم التقارير فيما يتعلق باستخدام الموارد العادية وكيف يساهم التمويل المرن في تمكين الهيئة من الاستجابة السريعة لحالات متعددة. وتحدّث وفدٌ آخر بصفته الوطنية حيث أعرب عن شكره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، وطلب معرفة ما إذا كانت النسخة التالية من التقرير ستتضمّن مزيداً من المعلومات حول التحديات التي تواجهها الهيئة أثناء التنفيذ الكامل للسياسة. وطلب الوفدُ مزيداً من المعلومات عن معدلات استرداد التكاليف من اللجان الوطنية بُغية ضمان عدم توجيه الموارد الأساسية لدعم الأنشطة المموّلة من الموارد غير الأساسية.

30 - رداً على ذلك، أكدت نائبة المديرة التنفيذية على الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في تعبئة الموارد لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى أنه يجري العمل على وضع استراتيجية محدّثة لتعبئة الموارد، وواصلت شكرها للدول الأعضاء على مساهماتها في الموارد. وأشارت إلى أنّ تنفيذ سياسة استرداد التكاليف

هو أحد مجالات التركيز لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما حثّت على تنفيذ السياسة بشكل كامل بالتعاون مع الدول الأعضاء على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستويات القُطرية.

31 - أعلنت نائبة مديرة شعبة الشراكات الاستراتيجية ورئيسة الشراكات العامة أنّ الهيئة تبحث بعمق في تعزيز الاتصالات بشأن كيفية إنفاق الموارد الأساسية للتمكّن من تحقيق النتائج والولاية. وأضافت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية أنّ تقديم التقارير بشأن الموارد العادية يمثل أولوية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وقد تم إدراجه في الخطة الاستراتيجية المقبلة. وأشارت إلى أنّ الهيئة تسعى إلى تعزيز هيكل نتائجها من خلال نظام إدارة مُجدّد قائم على النتائج يدمج البيانات في الوقت الحقيقي. واختتمت بالتشديد على أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصدد وضع سياسة أكثر تفصيلاً وتحديداً لاسترداد التكاليف التي ستمثل المعدل الفعلي لاسترداد التكاليف بعد النظر في المعدلات المتباينة على المستويين الإقليمي والقُطري.

سادساً - الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لشؤون الحوكمة والرقابة داخل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

32 - قدم أحد أعضاء الفريق العامل التابع لوحدة التفتيش المشتركة معلومات مستكملة عن تنفيذ التقييم الذي يتناول كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لوظيفتَي الحوكمة والرقابة، مع التركيز بشكل خاص على تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2023/7، على النحو الذي نص عليه المقرر 3/2024 الصادر عن المجلس التنفيذي. وأشار إلى أنّ الفريق العامل التابع لوحدة التفتيش المشتركة قد أجرى عملية مسح للتوصيات الواردة في التقرير والبالغ عددها 31 توصية، وصنّفها إلى أولويات قصيرة وطويلة الأجل. وشملت الأولويات قصيرة الأجل توصيات مثل مواءمة اختصاصات أمانات المجلس التنفيذي، في حين شملت الأولويات طويلة الأجل توصيات مثل تشكيل لجان المجلس التنفيذي. وأضاف أنّ الفريق العامل قد انقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية وأنشأ مصفوفة لتحديد الأولويات لدراسة كل مجموعة من التوصيات. ستضع المجموعات الفرعية جدولاً زمنياً قائماً على المعلومات لتحقيق الجدوى، وكذلك وضع خارطة طريق للأشهر والسنة التالية. وأضاف أنّ الفريق العامل يتطلع إلى العمل مع الأمانة لمواصلة دعم الحوكمة والرقابة والمساءلة الفعالة.

سابعاً - الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد الإقليمي

33 - وفي ملاحظاتها الاستهلالية، تحدثت نائبة المديرة التنفيذية، الموظفة المسؤولة عن حالة المساواة بين الجنسين في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وبدأت بالإقرار بالتقدم المحرز مؤخراً في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مسلطةً الضوء على ناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة اللتين تترأسهما امرأتان في منصب رئيس الدولة، وعلى حكومات أخرى قطعت التزامات تشريعية وسياسية تكرس المساواة بين الجنسين في دساتيرها وبرامجها الإنمائية. وأشارت إلى بعض مجالات التحدي في المنطقة مثل تقلّص حيّز المجتمع المدني، وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما شكرت الحكومات وأصحاب المصلحة وسائر الشركاء على تعاونهم المستمر مع هيئة الأمم المتحدة

للمرأة، ووصفت هذه العلاقات بأنها محورية لرفع مستوى النتائج في مجال المساواة بين الجنسين وباعتبارها قوةً دافعة لتحقيق التنمية والسلام والازدهار. وأشارت إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة موجودة فعلياً في نصف بلدان المنطقة تقريباً، بينما تقدم الدعم عن بُعد في 12 بلداً ليس لها وجود مادي على أراضيها، من خلال القيام بدور تحفيزي في تعزيز التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة عبر دمج الخبرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مكاتب المنسقين المقيمين، وتوسيع نطاق التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. واختتمت حديثها بالإشارة إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم الدول الأعضاء في المنطقة في التحضير للجمعية العامة المقبلة والاحتفال بالذكرى الثلاثين لمنهاج عمل بيجين.

34 - وأشارت المديرة الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى التحديات المستمرة التي تواجهها المنطقة، مثل الفقر الذي يؤثر على 390 مليون شخص. وتشمل التحديات الأخرى عنف الشريك الحميم وزواج الأطفال والنزاع المتزايد الذي أدى إلى نزوح أكثر من 10 ملايين شخص. وتشمل المجالات التي تثير القلق في المنطقة تقلّص المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث من المتوقع أن تنخفض الموارد بنسبة 28 في المائة في عام 2025 مقارنةً بالعام السابق، مع تخصيص 4 في المائة فقط للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تركز على المساواة بين الجنسين. وواصلت المديرة الإقليمية عرض النتائج التي تحققت في المنطقة، ولا سيّما في مجال الحوكمة والمشاركة حيث اعتمدت البلدان حصصاً للجنسين في البرلمان، فضلاً عن اعتماد قوانين تعزز مشاركة المرأة في الأعمال التجارية وتحد من زواج الأطفال. وفي مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، أشارت إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمت أكثر من 186,000 امرأة وفتاة من خلال توفير الخدمات القانونية والدعم النفسي الاجتماعي والمأوى الآمن وغير ذلك. كما دعمت الهيئة اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وفي مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، قالت إنّ الهيئة وصلت إلى أكثر من 10,000 امرأة من خلال تدخلات مختلفة للنهوض بالرعاية والإصلاحات ذات الصلة، بما في ذلك تحسين الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال وتكنولوجيا الطهي النظيف. وبالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المزارعين لتطوير مهارات الزراعة القادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ، وساعدتهم في الحصول على سندات ملكية لأراضيهم. أمّا بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فقد اعتمدت 60 في المائة من بلدان المنطقة خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن. وأضافت أنه تم تعيين امرأتين، لأول مرة على الإطلاق، كوسيطتين في عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت المديرة الإقليمية بأنّ جميع فِرق الأمم المتحدة القُطرية قد اعتمدت سجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين، ما أتاح التخطيط المنهجي والإبلاغ عن النتائج المتعلقة بالنساء والفتيات في المنطقة. كما شكرت الجهات المانحة والشركاء على دعمهم لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة، مسلطةً الضوء على الزيادة في الموارد العادية المخصّصة للمنطقة. وأضافت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملت على توسيع قاعدة المانحين في المنطقة، بما في ذلك من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية. واختتمت المديرة الإقليمية حديثها بالإعلان عن أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستسعى إلى تكييف برامجها مع أوضاع التمويل من خلال تركيزها على المجالات المؤثرة والمذكرات الاستراتيجية من أجل مواصلة تقديم الخدمات للنساء والفتيات في منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية.

35 - وعند فتح باب النقاش، أقرّت إحدى الدول الأعضاء، التي تحدثت بصفتها الوطنية، بأهمية شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة لتحقيق النتائج في جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية. وسلّط الوفد

الضوء على عمل الهيئة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتوسيع نطاق الحصول على الأراضي والتمويل، وتسريع استراتيجيات التمويل المحلية لضمان الملكية الوطنية واستدامة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المدى الطويل. وطلب الوفد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تشارك أمثلة على النتائج التي تحققت من خلال دعم خبراتها في مجال المساواة بين الجنسين ضمن البلدان التي تعمل فيها كوكالة ذات وجود غير مادي. وتكلّم متحدث آخر يمثل وكالة حكومية دولية حيث سلّط الضوء على العوائق التي تواجهها المرأة في قطاع المياه والصرف الصحي، والتي تؤثر على ندرة المياه والصرف الصحي. وأشادت المتحدثة بالخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029، وحثت على دمج الجهود الرامية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي في البنية التحتية للصرف الصحي.

36 - ورداً على ذلك، سلّطت نائبة المديرة التنفيذية، الموظفة المسؤولة الضوء على الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لنظام المنسقين المقيمين في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال إضافة مستشارين في مجال المساواة بين الجنسين. وأضافت أنّ 18 من أصل 24 فريقاً قد أدمجوا مجال المساواة بين الجنسين في التقييمات القُطرية وأطر التعاون المشتركة بينهم. وأشارت إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد دعمت التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في البلدان التي ليس لها وجود مادي فيها. وأبرزت المديرة الإقليمية أنّه تم وضع استراتيجية تنسيق للبلدان التي ليس للهيئة وجود مادي على أراضيها، مع التركيز على الدعم المعياري والتنسيقي من خلال التقييمات القُطرية العادية والبرامج المشتركة المراعية للمنظور الجنساني. وصل برنامج متعدد الأقطار حول التمكين الاقتصادي للمرأة في الجنوب الأفريقي، يغطي جنوب أفريقيا وناميبيا وبوتسوانا، إلى أكثر من 4,500 امرأة، ما أدى إلى زيادة دخل الأسرة المعيشية وإمكانية الحصول على التمويل، على الرغم من محدودية الوجود المادي في بعض البلدان. كما أعلنت المديرة الإقليمية أنّه بالرغم من البرامج المباشرة المحدودة في مجال المياه والصرف الصحي، إلا أنه يتم تقديم الدعم من خلال البيانات والمؤشرات والمواد لتعزيز القدرة على تقديم خدمات مراعية للمنظور الجنساني. بالإضافة إلى ذلك، إنّ برامج الزراعة القادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ تدمج مشاركة المرأة في إدارة المياه وتغير المناخ، ما يضمن إدماج الاعتبارات الجنسانية في المبادرات البيئية على نطاق أوسع.

ثامناً - الزيارة الميدانية

37 - قدمت ممثلة البعثة الدائمة للسويد التقرير نيابةً عن الوفد المشارك في الزيارة الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زمبابوي في عام 2025. وذكرت أنّ الوفد عقد اجتماعات رفيعة المستوى في هراري مع الرئيس والوزراء الأساسيين والبرلمان والمؤسسات الوطنية، فضلاً عن التواصل مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المرأة وممثلي القطاع الخاص. وقد وفرت الزيارة رؤىً قيّمة حول الدعم الفعال الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال ولايتها الثلاثية، لا سيّما في تعزيز الأطر القانونية والسياساتية للمساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها اقتصادياً. وأثنى الوفد على الدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضمن شراكاتها مع الحكومة والمجتمع المدني، على الرغم من التحديات المالية والتشغيلية. ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود لإنفاذ القوانين القائمة وبناء القدرات المؤسسية وتحسين عملية جمع البيانات. وشجع الوفد على تعميق المشاركة من أجل تعبئة الموارد المحلية وتوسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص، لا سيّما في سد الفجوة الرقمية بين

الجنســـين. واختتمت المتحدثة كلمتها بالإعراب عن تقديرها لحكومة زمبابوي والمكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة المجلس التنفيذي على كرم الضـــيافة والدعم الذي قدموه لتيســـير زيارة ناجحة وغنية بالمعلومات.

38 - وعند فتح باب النقاش، أحاط وفد زمبابوي علماً بالتقرير وأعرب عن تقديره للمكتب على إجراء الزيارة الميدانية. وأشار الوفد إلى أنّ الزيارة الميدانية أتاحت فرصة مهمة لإبراز شراكته القوية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وعرضت المتحدثة التقدم المحرز في إصـدار تشـريع يحظر زواج الأطفال ويعزز المشـاركة السـياسـية للمرأة. واختتم الوفد بالتأكيد على التزامه بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجميع الشركاء للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع أولوياته والتزاماته الوطنية.

تاسعاً - الخاتمة

39 - بعد اتّخاذ المقرر 12/2025 بشـأن هيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة، تم عرض الخطة الاســتراتيجية للفترة 2026–2029 الذي قدمه الميســر، ثم طلبت الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تصـويت. قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية تعليلاً لإجراء التصـويت قبل البدء به، حيث أشـارت إلى أنها لا تؤيد خطة تحتوي على عناصـر تتعارض مع سـياسـة الولايات المتحدة. وأضـافت الولايات المتحدة الأمريكية أنّها تعارض الإشارة إلى أيديولوجية النوع الاجتماعي، وقالت إنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة يجب أن تستخدم لغة وسياسات تعترف بأن المرأة أنثى بيولوجياً، والرجل ذكر بيولوجياً. واعترضت على الإشارة إلى "الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية" في الخطة الاسـتراتيجية. وكانت نتيجة التصـويت 39 دولة عضـو مؤيدة، مقابل صوت واحد معارض، في حين لم تمتنع أي دولة عضو عن التصويت.

40 - بعد اعتماد المقرر 12/2025 بشأن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2026–2029، أدلى ببيانات كل من فنلندا والمملكة العربية الســعودية وبوركينا فاســو وأوغندا والســنغال والإمارات العربية المتحدة وقطر وباراغواي وزمبابوي وموريتانيا وأســتراليا وكوبا والاتحاد الروسي ومصر. وأعربت فنلندا، متحدثةً باسم 19 دولة، عن أسفها لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من الممارسة المتبعة منذ فترة طويلة في المجلس التنفيذي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإجراء مشاورات مكثفة وشفافة أثناء وضع الخطة الاستراتيجية. وعللت المجموعة كذلك تصويتها لصالح القرار 12/2025، مشيرةً إلى أنه بتأييدها للخطة الاستراتيجية، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تقديم خدماتها لجميع النساء والفتيات على مدى السنوات الأربع المقبلة. أكدت المملكة العربية السعودية من جديد التزامها بمبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتأييدها للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029. ومع ذلك، أعربت المملكة العربية السـعودية أيضـاً عن رغبتها في النأي بنفسـها عن بعض المصطلحات المثيرة للجدل المستخدمة في الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك "عنف الشريك الحميم" و "التوجه الجنسي" و "الهوية الجنسانية"، وأكدت أنّ اعتمادها للخطة الاستراتيجية لا ينبغي اعتباره موافقة على مثل هذه المصطلحات المثيرة للجدل. وبالمثل، أكدت بوركينا فاسو من جديد التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لكنها أعربت أيضاً عن تحفظاتها حول بعض المصطلحات التي لا تحظى بتوافق في الآراء، ونأت بنفسـها عن الإشـارات الواردة في الخطة الاسـتراتيجية إلى "الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية"

و "التوجه الجنسي" و "الهوية الجنسانية" واللغة التقاطعية، و "المرأة بكل تنوعها". وأشارت بوركينا فاسو إلى أنّ مفهوم النوع الاجتماعي لا يمكن تفسيره إلا على أنه يعكس الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة.

41 - وقد رحبت أوغندا بالخطة الاستراتيجية بتركيز شديد ومشاركة إقليمية قوية والتزام بالشراكة مع الحكومات والمنظمات بقيادة نسائية، وسجّلت تحفظاتها وعدم موافقتها على بعض العبارات الواردة في الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بمفاهيم التوجه الجنسي، والحقوق الجنسية والإنجابية، واللغة التقاطعية، والهوية الجنسانية، التي لا تتفق مع السياسات الوطنية لأوغندا. وأشارت السنغال إلى أنها صوّتت لصالح تأييد الخطة الاستراتيجية، وشددت على أنّ حقوق النساء والفتيات ليست امتيازاً بل هي الطريق إلى مجتمع عادل ومزدهر. أعربت السنغال عن أسفها لاستخدام مصطلحات غير متفق عليها، ونأت بنفسها عن الإشارة إلى الحقوق الجنسية والإنجابية. وأوضحت أنّ مفهوم النوع الاجتماعي وجميع المصطلحات المرتبطة به تشير فقط إلى العلاقات بين الرجل والمرأة. وأوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها صوتت لصالح تأييد الخطة الاستراتيجية المقبلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى تتمكن الهيئة من مواصلة عملها للنهوض بتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية النساء والفتيات وتعزيز حقوقهنّ وتمكينهنّ في جميع السياقات في كلّ المناطق. وشدّدت كذلك على ضرورة أن تضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها على العناصر التي تحظى بالدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك استخدام المصطلحات والمفاهيم التي تحظى بتوافق الآراء. وأضافت الإمارات العربية المتحدة أنها ستعرض الخطة الاستراتيجية وفقاً لقوانينها الوطنية.

42 - وذكرت قطر أنها صوتت لصالح القرار المتعلق بالخطة الاستراتيجية، ولكنها أشارت إلى أنّ الخطة تحتوي على بنود لم يتم الإجماع عليها بتوافق الآراء، ولهذا السبب ستنظر في الخطة الاستراتيجية في ضوء تشريعاتها الوطنية. وذكرت باراغواي أنها صوتت لصالح القرار وحددت الطرق التي اعتمدتها لتعزيز إطارها القانوني من أجل ضمان تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، مضيفةً أنّ دستورها يحمي الحق في الحياة منذ لحظة الحمل. وأكدت باراغواي أنّ المبدأ التوجيهي للخطة الاستراتيجية، المتمثل في الملكية الوطنية وضمان المواءمة مع الأولويات الوطنية، سيسمح لباراغواي بمواصلة العمل البنّاء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لصالح جميع النساء والفتيات في باراغواي. وقد صوتت زمبابوي لصالح القرار، مشيرةً إلى اعتقادها بأنّ الخطة الاستراتيجية طموحة وتتضمّن التزاماً بشأن قيادة المرأة والتمكين الاقتصادي والسلام والأمن. وأعربت زمبابوي كذلك عن أسفها لاحتواء الخطة الاستراتيجية على عبارات لم يتم الاتفاق عليها عالمياً، ونأت بنفسها عن الفقرتين 11 و 13 من الخطة الاستراتيجية.

43 - وصوتت موريتانيا لصالح القرار، ولكنها أعربت عن تحفظها على بعض الإشارات الواردة في الخطة الاستراتيجية إلى التوجه الجنسي والهوية الجنسانية والتوجه الجنساني. وأدلت أستراليا ببيان نيابةً عن 10 دول مراقِبة سجلت فيه دعمها القوي لتأييد الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2029. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من الممارسة التي دأب عليها المجلس التنفيذي منذ فترة طويلة والجهود المكثفة التي بُذلت طوال فترة التفاوض على القرار. وأعربت كوبا عن تأييدها الكامل لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية ورحبت بإعلان الأمين العام عن تمديد تعيينها لمدة سنتين إضافيتين. وشددت كوبا كذلك على ضرورة أن تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطتها الاستراتيجية الجديدة مع الاحترام الكامل للسيادة والملكية الوطنية، إلى جانب مراعاة المستويات المتفاوتة للتنمية والظروف الوطنية والأولويات الوطنية المحددة للدول الأعضاء.

44 - وأعرب الاتحاد الروسي عن خيبة أمله لفشل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029 في تحقيق توافق في الآراء بين أعضاء المجلس التنفيذي، معرباً في الوقت نفسه عن تفهمه للشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن محتوى الخطة الاستراتيجية. وذكر الاتحاد الروسي أنه يشاطر الولايات المتحدة الأمريكية شواغلها، ونأى بنفسه عن جميع أحكام الخطة الاستراتيجية التي تتعارض مع الولاية المسندة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب القرار 289/64، وأصرّ على الالتزام الصارم بالفقرة 2 من المقرر 12/2025، التي تدعو إلى احترام واقع التشريعات الوطنية وتنفيذ أي مبادرات بناء على طلب الدول وبموافقتها فقط. وأضاف الاتحاد الروسي أنّ الجهود المتواصلة لإضفاء الطابع المؤسسي على مسألة "التراجع عن المساواة بين الجنسين" (وهو اتجاه غير مدروس ولا يوجد له تعريف متفق عليه عالمياً) وما ينتج عنه من تشويهات في أنشطة الهيئة في مجال أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية، واستخدام مصطلحات جنسانية غير معتمدة والترويج لمفاهيم الهوية الجنسانية والتوجه الجنسي، هي أمور غير مقبولة بالنسبة للاتحاد الروسي. وأعربت مصر عن تحفظاتها على بعض العناصر الواردة في الخطة الاستراتيجية الجديدة ونأت بنفسها عن الإشارات إلى عنف الشريك الحميم والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، معربةً في الوقت نفسه عن دعمها لتركيز الخطة الاستراتيجية على المجالات التي تهم وضع المرأة في البلدان النامية، ولا سيّما التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أكدت مصر على ضرورة أن تبقى عمليات الهيئة مسترشدة ومتوافقة مع الأولويات الوطنية والسياقات المحلية والالتزامات المتفق عليها مِن قِبل الدول في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

45 - وفي بيانها الختامي، أعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن امتنانها لرئيسة المكتب ونوابها على قيادتهم طوال عام 2025، معربةً عن تقديرها بشكل خاص للتوجيهات الراسخة وعملها المنتظم وتفانيها الثابت في تحقيق المساواة بين الجنسين. وشكرت الدول الأعضاء على مشاركتها وشراكتها، مؤكدةً على أهمية التعاون على المستويات الوطنية بين الحكومات والمجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى إحراز النتائج بفضل هذه العناصر مجتمعةً، مثمّنةً هذه الشراكة بشكل خاص في سياقات الأزمات حيث تتعرّض حقوق النساء والفتيات لأشد التهديدات.

46 - وأشارت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أنّ الدورة أسفرت عن اعتماد خمسة قرارات جوهرية ومؤثرة تعزز دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات رئيسية: الميزانية، وولاية التمويل، والإدارة المالية الفعالة، والحوكمة الفعالة، والخطة الاستراتيجية الجديدة التي تحدد النتائج للفترة 2026–2029. وأكدت على أنّ الخطة، التي تعكس مشاورات غير مسبوقة، ستكون بمثابة الموجّه الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكررت التزامها بالمساءلة الواضحة والثابتة في تنفيذها. وشددت رئيسة الهيئة على أهمية الإصغاء إلى دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توفير الموارد اللازمة لجعل التنفيذ ممكناً، مطالبةً بالمواءمة بين الدعم السياسي والدعم المالي المقابل له.

47 - وقد لفتت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الانتباه إلى الانفصال بين الدعم السياسي الصريح لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدعم المالي المقابل له، مشيرةً إلى أنّ هذا لا يخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولا الدول الأعضاء، والأهم من ذلك أنه يحرم النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم من فوائد الولاية. وأكدت للمجلس التنفيذي التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضمان متابعة إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيّما مبادرة الأمم المتحدة 80، مع مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين كأولوية ثابتة. وأعربت رئيسة هيئة الأمم

المتحدة للمرأة عن أسفها لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء دائماً خلال الجلسة، لكنها أكدت أنّ المجالات المتفق عليها هي أكثر بكثير من مجالات الخلاف.

48 - أشارت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أنّها تتطلع إلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في المرحلة المقبلة، موضحةً أنّ الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين سيكون محوراً رئيسياً في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أنها شددت في الوقت نفسه على أنّ قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة لا ينبغي أن تقتصر على هذا الاجتماع وحده، بل يجب أن تكون حاضرة ومتكاملة في كل جوانب عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعت الدول الأعضاء إلى مناصرة الولاية المشتركة في جميع مداخلاتها ومشاركاتها، بما يضمن أن يبدأ الاهتمام بمبدأ المساواة بين الجنسين في قاعة المجلس التنفيذي بدلاً من أن ينتهي فيه. وشكرت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء على دعمها لإعادة تعيينها، وأشادت بموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما يتمتعون به من طاقة والتزام وخبرة لا مثيل لها.

49 - وفي نهاية ملاحظاتها، أقرّت رئيسة الهيئة بالتحديات التي يواجهها العالم، بما في ذلك الحرب وأزمة المناخ وتزايد عدم المساواة والحاجة إلى ضمان وجود تكنولوجيات جديدة تخدم البشرية ولا تضرّها. شددت على أنّ ما يميز الداعمين لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو قدرتهم على رؤية الممكن حيث يرى الآخرون العقبات المستعصية، ومعرفتهم بما يمكن أن يتحقق عندما يتقاسم الرجال والنساء السُلطة على قدم المساواة ويسهمون على نحو متكافئ في الاقتصادات بدون أن تعيقهم أعمال العنف أو النزاعات. وأعربت عن رؤيتها لمستقبل متساوٍ يستفيد منه الجميع ويوفر آفاقاً أفضل للأجيال القادمة، مؤكدةً أنّ العمل مستمر لأنّ النساء والفتيات حُرمنَ من المساواة لفترة طويلة جداً.

50 - توجهت رئيسة المجلس التنفيذي بالشكر إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانها، وأثنت على الدول الأعضاء لالتزامها وتفانيها طوال الدورة. وأقرّت باعتماد خمسة مقررات، وشكرت الميسّرين من ألبانيا وأنتيغوا وبربودا واليابان والسويد وأوغندا على استعدادهم ومهاراتهم في التفاوض على هذه النواتج. وأعربت الرئيسة عن تقديرها للمكتب والخبراء وأمين المجلس التنفيذي وفريقه للمساعدة القيمة التي قدموها طوال هذه الدورة ولفترات ولايتها.

51 - ثم رُفعت الجلسة بعد ذلك.

المرفق (1)

المقررات التي تم اعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام 2025

11/2025

تقرير عن الحوار المنظّم بشـــأن تمويل نتائج الخطة الاســـتراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022–2025

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***يحيط علماً*** بالتقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022–2025 (UNW/2025/9)؛

2 - ***يشير*** إلى أهمية انخراط هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حوارات منظمة مع الدول الأعضاء لمواءمة الموارد مع النتائج من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية، استناداً إلى التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل؛

3 - ***يلاحظ*** أهمية توفير مستويات كافية من التمويل المرن والقابل للاستشراف للهيئة دعماً لتنفيذ ولايتها؛

4 - ***يقرّ*** بأنّ الموارد العادية ضرورية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيّما لتنفيذ ولايتها المعيارية والتنسيقية، ويشجع الهيئة في هذا الصدد على مواصلة تعاونها مع الدول الأعضاء من خلال حوارات منظمة ومستدامة بشأن التمويل لتحديد الموارد العادية ذات الأولوية، ولا سيّما من خلال الالتزامات متعددة السنوات والمدفوعات المسددة في وقت مبكر من السنة، وكذلك عبر الانتقال من التمويل المخصّص بدرجة كبيرة إلى تمويل أكثر قابلية للاستشراف وأفضل جودة، بما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة في اتفاق التمويل؛

5 - ***يلاحظ*** أهمية الموارد الأخرى المرنة والمتعددة السنوات، ولا سيّما من خلال التمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي توائم بين البرامج والأولويات الإنمائية الوطنية، وتعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يشير*** إلى الفقرة 6 من المقرر 10/2024، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، إدراج معلومات عن التحديات التي تعوق التنفيذ الكامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف في التقارير المنسقة المشتركة التي ستصدر لاحقاً؛

7 - ***يشجع كذلك*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وسائر الشركاء المساهمين لتنفيذ سياسة استرداد التكاليف وتجنب استخدام الموارد العادية لدعم الأنشطة المموّلة من الموارد غير الأساسية؛

8 - ***يشجع*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، لتنويع المصادر المحتملة لتمويلها وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.

10 أيلول/سبتمبر 2025

12/2025

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***يؤيد*** الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029، ويحيط علماً مع التقدير بمختلف جلسات الإحاطة غير الرسمية وحلقات العمل مع المجلس التنفيذي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، وبالعملية الشفافة والتشاورية التي أُجريت في وضع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029؛

2 - ***يطلب*** إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ خطتها الاستراتيجية ومرفقها، وفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والوثائق الختامية لاستعراضاتهما، وكذلك وفقاً للاتفاقيات والمعايير والقرارات السارية للأمم المتحدة والتي تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بوضع المرأة وتسهم في تحقيق تلك الأهداف، وأيضاً تبعاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالتشاور مع البلد المضيف وموافقته، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية المتنوعة، بما في ذلك التشريعات المحلية، وأنماط الملكية، والخلفيات الثقافية، وقدرات ومستويات التنمية، مع الاحترام الكامل لحيز السياسات الوطنية، وضمان اتساق التنفيذ مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.

3 - ***يلاحظ*** الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواءمة خطتها الاستراتيجية مع القرار 226/79 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (عام 2024) للأنشطة التنفيذية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة؛

4 - ***يطلب*** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم التقرير المرحلي الختامي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2026؛

5 - ***يطلب*** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، ابتداءً من دورته السنوية لعام 2027، تقريراً مرحلياً سنوياً عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029، وكذلك إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية وعرض النتائج في التقرير السنوي لعام 2028؛

6 - ***يطلب*** من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تضمين معلومات عن النتائج التي تحققت بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم تحديدها من خلال المؤشرات المشتركة والتكميلية ضمن التقارير السنوية لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029، بما في ذلك في استعراض منتصف المدة.

10 أيلول/سبتمبر 2025

13/2025

تقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين 2026-2027

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***يحيط علماً*** بتقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2027، التي تقدم ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع فئات الميزانية، لتكملة الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2026-2029؛

2 - ***يلاحظ مع التقدير*** الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم ميزانية صافية مخفضة مع استيعاب الزيادات التضخمية في التكاليف؛

3 - ***يوافق*** على موارد إجمالية للميزانية المؤسسية بمبلغ قدره 202.4 مليون دولار لدعم الفعالية والكفاءة التنظيمية، ويلاحظ أنّ هذه التقديرات تشمل مبلغ 45.8 مليون دولار لاسترداد التكاليف من الموارد الأخرى؛

4 - ***يُلاحظ*** أنه في حال كان استرداد التكاليف الفعلية أعلى من التقديرات المدرجة في الميزانية المقترحة، يمكن استخدام المبلغ الإضافي في أنشطة الإدارة للتمكن من تخصيص المزيد من الموارد العادية في الأنشطة الإنمائية. ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي يوضح استخدام هذا المبلغ في سياق الميزانية المقترحة المقبلة؛

5 - ***يحيط علماً مع التقدير*** بالتقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2025/CPR.6) بشأن الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2027، وتوصيات اللجنة الاستشارية، والرد ذي الصلة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير اللجنة، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتناول التوصيات وأن تقدم تقريراً عن الإجراءات المتخذة إلى المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة المقبلة؛

6 - ***يلاحظ*** الحاجة المُلحة إلى زيادة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات لدعم النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية، ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة إشراك الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في زيادة مساهماتهم، ولا سيّما الموارد العادية، ويرحب بجهود الهيئة الرامية إلى تعزيز استراتيجيتها لتعبئة الموارد؛

7 - ***يطلب*** من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم تقريراً في إطار التقارير الحالية المقدمة بشأن الآثار المترتبة على التخفيضات المالية المحتملة، بما في ذلك استراتيجيات تحديد الأولويات، كجزء من بند إدارة المخاطر على جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام 2026.

10 أيلول/سبتمبر 2025

14/2025

النظام المالي والقواعد المالية المنقحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***يحيط علماً مع التقدير*** بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

2 - ***يقرّر*** إرجاء الموافقة على النظام المالي والقواعد المالية المنقحة ويطلب تقديم تحديث لها في الدورة العادية الأولى لعام 2026 كجزء من البند المُدرج على جدول الأعمال والمتعلق بمسائل مراجعة الحسابات على جدول؛

3 - ***يشجع*** هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز المواصفات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية المالية ضمن القواعد المالية، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بنظامها الإداري لحوكمة المخاطر المالية والرقابة عليها.

10 أيلول/سبتمبر 2025

15/2025

الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لشؤون الحوكمة والرقابة داخل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - ***يشير*** إلى مقرّره 3/2024 للمشاركة في فريق عامل مشترك للنظر في التقرير الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض شؤون الإدارة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (JIU/REP/2023/7)، بمشاركة ممثلين عن المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف؛

2 - ***إذ يشير*** إلى المقرّر 3/2024، الذي طلب إلى الفريق العامل تقديم تحديثات منتظمة إلى مجالس الإدارة المشاركة، حسب الاقتضاء، بدءاً من بعد الدورة العادية الأولى لعام 2025؛

3 - ***يرحب*** بالتحديث الذي عرضه الفريق العامل المشترك في الدورة العادية الثانية لعام 2025؛

4 - ***يطلب*** إلى الفريق العامل المشترك أن ينفذ ولايته، بما يتماشى مع خارطة الطريق المعتمدة، بدون تأخير، وأن يقدم مقترحات ملموسة وفي الوقت المناسب لتنظر فيها المجالس التنفيذية المشاركة، حسب الاقتضاء؛

5 - ***يشجع*** الفريق العامل المشترك على أن يأخذ في الاعتبار، عند تنفيذ ولايته، التطورات ومقترحات الإصلاح المنبثقة عن مبادرة الأمم المتحدة 80، بهدف ضمان أوجه التآزر المحتملة؛

6 - ***يطلب*** إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك مكاتبها المستقلة، تقديم الدعم التحليلي والتقني في الوقت المناسب إلى الفريق العامل المشترك، بناء على طلبه؛

7 - ***يكرر طلبه*** بأن توفر أمانة المجلس التنفيذي المعلومات وخدمات الدعم، على النحو الذي طلبه الفريق العامل المشترك، لتيسير عمله.

10 أيلول/سبتمبر 2025